الي اخره رايت بخط المصنف في التذكرة يمكن ان يكون من لغة سليم في اعمال
القول مطلقا قال الله هذا يوم ينفع في قراة من نصب ولا اجعلم فتما
وانما يمشي هذا علي انه لا يجب ان يشرب معني الظن وبدل له قالت كنت
رجلا فطينا هذا العمر اسرا ابينا قوله مثلها في صمت يوم الخميس اي في
النصب علي الظرفية قوله ليست لليوم اي بل للمذكور قبل من كلامه
مع عيسي وكلام عيسي معه اي هذا المذكور كاين في هذا اليوم قوله والا
لزم كون الشي الي اخره اي بخلافه علي قراة الرفع لخروجه عن الظرفية قوله
واعترض عليهم ايضا يجاب بانه علي اضمار كان الشانية واسمها فصل
قوله احدها التعريف قال اللقاني وجهه انهما في المعني توكيد لما اضيفا
اليه وسياتي ان المنكور لا يوكد عند البصريين وان افاد توكيده ويوخذ من هذا
ترجيح مذهبهم قوله الدلالة علي اثنين قال اللقاني وجهه ان كلا وكلتا في
المعني مثنيان وهما تاكيد للمضاف اليه والتاكيد مطابق للموكد اما الزيدان
انفسهما فخارج لعلة قوله نحو كلاهما قال الدنوشري ولا يضاف كلا وكلتا
لشي من الضماير الا لثلاثة الكاف المتصلة بالميم والالف والهاء والميم والالف ولفظ
نا نحو كلاكما وكلاهما وكلانا قوله مشتركة بين الاثنين والجماعة قال اللقاني
يريد به الاشتراك المعنوي وهو الوضع لمفهوم كلي مشترك بين افراد كثيرة
كوضع انا المتكلم معه غيره الصادق علي اثنين وما زاد عليهما لا الاشتراك
اللفظي وهو وضع اللفظ لكل من معنيين فاكثر علي حدة انتهي وهو مبني علي
ما ذهب اليه الرضي والسعد من ان الضماير كليات وضعا جزييات
استعمالا واما علي ما حققه العضد وتبعه السيد انها جزييات
وضعا واستعمالا فليست من المشترك في شي قوله لان ذا مثناة
في المعني قال اللقاني كونها مثناة في المعني بواسطة الاشارة
الي اثنين تقدما لا يجدي نفعا في اشتراط الدلالة علي اثنين

بالنص

بالنص او الاشتراك فان دلالة ذا عليهما ليست بواحد منهما بل بالقرينة
فلو اقتصر علي قوله الدلالة علي اثنين او زاد علي القسمين ثالثا فقال
او غيرهما لكان اوضح قوله ما ذكر قال اللقاني يعني وهو الدال علي الاثنين
بالاشتراك بينهما او ما زاد عليهما وما نقص عنهما ولم يقل اي وكلا
الخير والشر وبين الفارض والعوان لان ما ذكر او مع بافراد اسم الاشارة
لكونه مفرد اللفظ انتهي ويوخذ من قوله لان ما ذكر او فوات التاويل
به ليس بلازم وهو الحق لما اشار اليه صاحب الكشاف في سورة الانعام
عند قوله من اله غير الله ياتيكم به حيث قال اي ياتيكم بذلك اجرا للضمير
مجري اسم الاشارة ووجهه ان اسما الاشارة من المبهمات كالموصولات هي
تثنيتهما وجمعهما علي خلاف الاصل غاية الامران دلالة ما واخواتها من
الموصولات المشتركة علي الواحد والاثنين والجماعة بطريق الاشتراك ودلالة
ذا علي غير الواحد كالمثني في الاية والتثنية والجمع في قوله وسوال هذا الناس
وكيف لبيد وعلي كل شي في باب حبذا بطريق المجاز كما هو ظاهر كلامهم واشار
اليه اللقاني انما فتدبره لكن وقع في الكشاف في سورة البقرة ما يقتضي
احتياج اسم الاشارة المفرد المشار به للمتعدد للتاويل بالموصول حيث قال
انما جاز بين ذلك علي التاويل بما ذكر مع ان كلا منه هناك متناقض كما بينا ذلك
في حاشية الفاكهي في بحث تقسيم الفعل فراجعه فانه نفيس قوله ان يكون
كلمة واحدة قال اللقاني هذا الشرط مشكل لا وجه له فان كان لاجل ان المضاف
مسلط علي كل من المتعاطفين وذلك لا يصح فيلزم ان لا يصح جلست بين
زيد وعمرو ولا اشتراك زيد وعمرو قوله كلاهما حين جد الجري بينهما اي كلا
هذين الحصانين او الجوادين وقول العيني في بحث المثني الفرسين فيه نظر
لان الفرس مونث سماعي وكان يحسن ان يقول كلتاهما او ان يقول اتلعتا
قوله ويضلن للنكرة مطلقا قال اللقاني اي تضاف من حيث هي اي في